E/ESCWA/CL2.GPID/ICPD/2023/Brochure

الاستعراض الإقليمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية: عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

المعلومات الأساسية

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، الاستعراض الإقليمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية: عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، الذي يشكل الإطار الإقليمي لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويعرض هذا الكتيّب التقدُّم الذي أحرزته الحكومات العربية في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 والتحدّيات التي واجهتها في هذه العملية. كما أنه يخلص إلى مجموعة رسائل رئيسية استُخلصت من الاستعراض الإقليمي.

لمحة عن ديموغرافيا المنطقة العربية

1. عدد سكان المنطقة العربية في تزايد مستمر، لكن بوتيرة أبطأ

ارتفع إجمالي عدد السكان في المنطقة من 249,7 مليون في عام 1994 إلى 464,9 مليون شخص في عام 2022، وتُظهِر التوقُّعات أنه سيصل إلى 694.3 مليون شخص في عام 2050 (الشكل 1). ومن المتوقع أيضاً أن يبقى معدل النمو السكاني في المنطقة أعلى من المتوسط العالمي على مدى العقود الثلاثة المقبلة.

2400245A

الشكل 1. حجم السكان في المنطقة العربية (1950-2050)

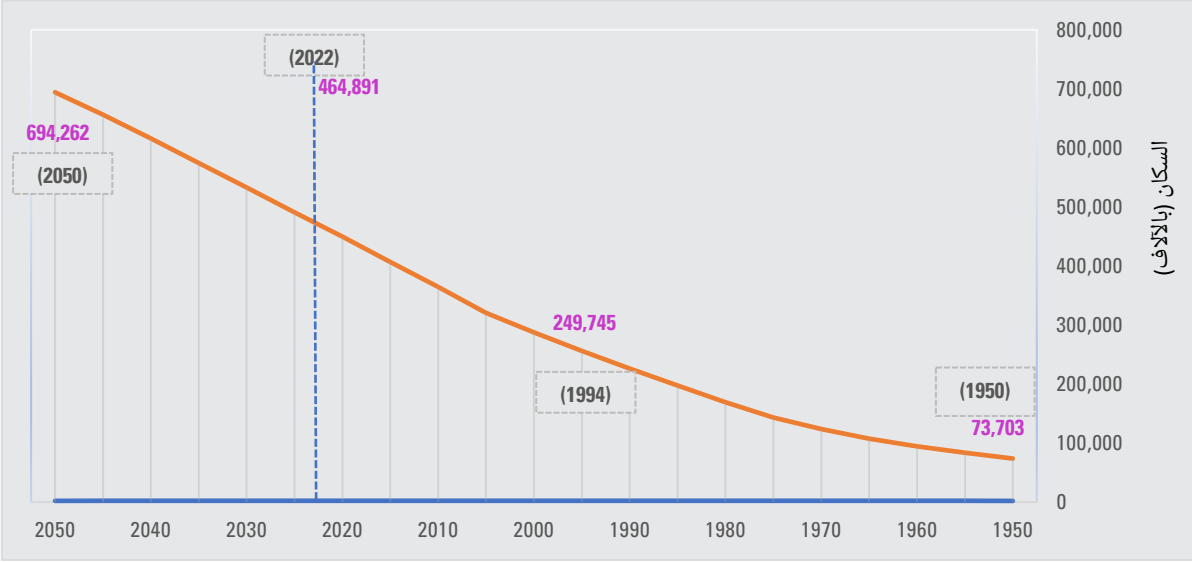

المصدر: البيانات الواردة في هذا الكتيّب تستند إلى لجنة السكان والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة (2022). World Population Prospects 2022, Online Edition.

من المرجح أن تصبح مصر والسودان والعراق واليمن أكبر المساهمين في الزيادة السكانية في المنطقة بحلول عام 2050، بينما سيشهد لبنان نمواً سكانياً سلبياً

2. مع أن المنطقة لا تزال بمعظمها شابة، إلا أن نسبة الشباب فيها آخذة في الانخفاض

تقل أعمار 58 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية عن 30 عاماً. ومن المتوقع أن يزداد عدد الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) من 80 مليون في عام 2022 إلى 108,3 مليون في عام 2050، إلا أن نسبتهم من السكان قد تتقلص إلى 15.6 في المائة بحلول منتصف القرن.

ويتراجع معدل إعالة الأطفال كذلك في المنطقة لكن معدل إعالة كبار السن يأخذ في الإرتفاع (الشكل 2).

الشكل 2. اتجاهات معدلات الإعالة في المنطقة العربية

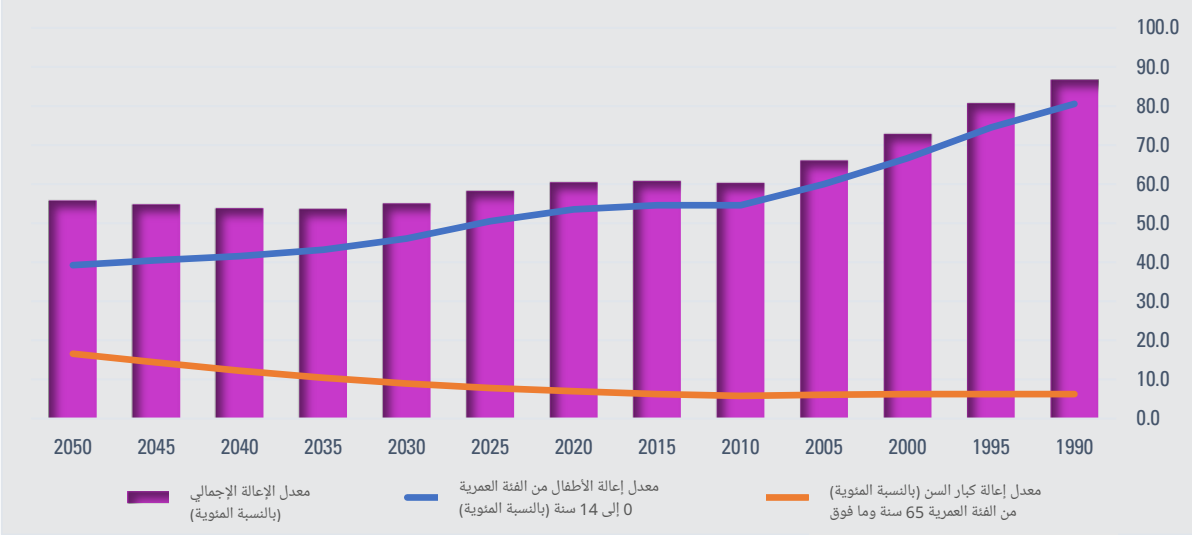

المصدر: البيانات الواردة في هذا الكتيّب تستند إلى لجنة السكان والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة (2022). World Population Prospects 2022, Online Edition.

3. المنطقة العربية تشيخ بسرعة أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى

أدّى انخفاض معدل الوفيات وارتفاع متوسط العمر في المنطقة إلى زيادة بارزة في أعداد كبار السن (65 سنة وما فوق) ونسبتهم من السكان. وارتفعت نسبة كبار السن (65 سنة وما فوق) من 3.4 في عام 1994 إلى 4.6 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 10.6 في المائة في عام 2050.

وتستكمل بلدان المنطقة عملية الانتقال إلى الشيخوخة خلال 36 عاماً في المتوسط[1]. وقد بلغت تونس ولبنان والمغرب والجزائر هذه المرحلة، ومن المتوقع أن تليها غالبية البدان العربية في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

4. منطقة في حركة دائمة

تحتل المنطقة العربية مكانة بارزة كمنطقة منشأ وعبور ومقصد للهجرة الدولية والنزوح القسري، وقد استضافت حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020، ما يشكّل نسبة 15 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين في العالم[2]. وبينما هاجر 32.8 مليون شخص أو نزحوا قسراً من البلدان العربية، بقي 44 في المائة منهم داخل المنطقة (الشكل 3).

1 مرحلة "الانتقال إلى الشيخوخة" هي الفترة الزمنية التي ترتفع فيها نسبة كبار السن من 7 إلى 14 في المائة من السكان. ولهذه المرحلة آثار اقتصادية واجتماعية هامة على البلدان.

2 الإسكوا، 2021. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

من حيث النزوح، أتى أكثر من لاجئَين من كل 5 لاجئين في العالم في عام 2020 من بلدان عربية. وسجَّل النزوح داخلياً حوالي مليوني شخص بسبب الكوارث الطبيعية وحوالي 1.7 مليون شخص بسبب النزاعات وانعدام الأمن[3]. وتشهد المنطقة أيضاً تحوّلاً حضرياً سريعاً، وتُظهِر التوقُّعات أن 75 في المائة من سكانها قد يعيشون في المناطق الحضرية بحلول عام 2050[4].

الشكل 3. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها، حسب مجموعات البلدان، 2020 (بالملايين)

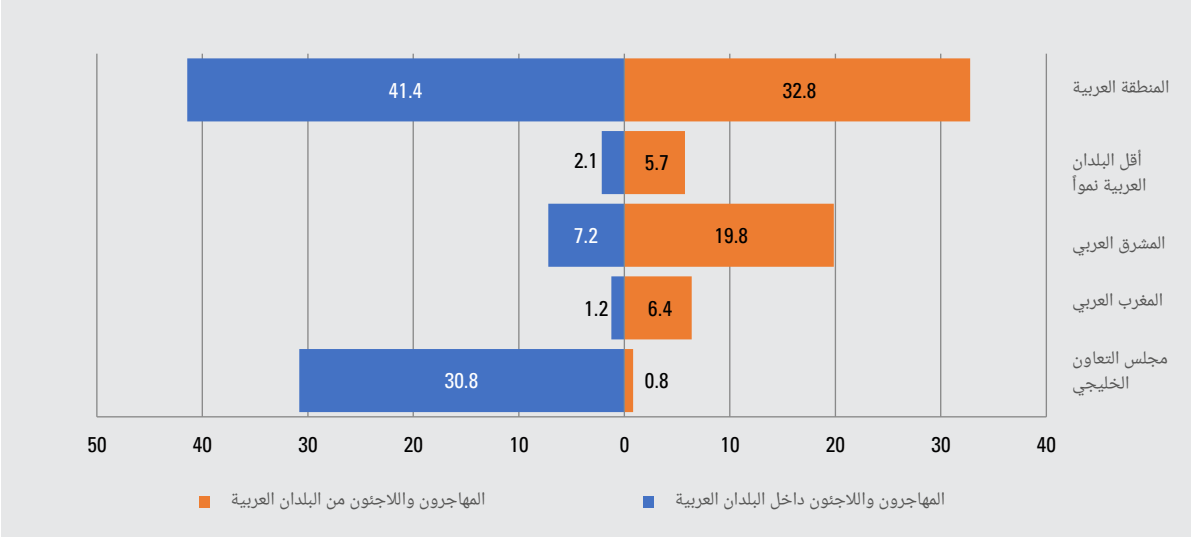

المصدر: الإسكوا، 2021. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: التحدّيات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

تناول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية التقدُّم الذي أحرزته دول المنطقة والتحدّيات التي واجهتها في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013. كما أنه سلّط الضوء على الممارسات الإيجابية وعرض خيارات السياسة العامة لسد الفجوات المتبقية من خلال أربع ركائز رئيسية هي: (1) الكرامة والمساواة، (2) الصحة، (3) المكان والاستدامة البيئية، (4) الإدارة الرشيدة.

وتضمّن الاستعراض الإقليمي ما يلي:

- تعيين نقاط اتصال وطنية لتنسيق عملية الاستعراض (تشرين الأول/أكتوبر 2022).
- وضع نموذج توجيهي لإعداد التقارير الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2022).
- ورشة عمل أولى لبناء قدرات الحكومات العربية بشأن منهجية الاستعراض (تشرين الأول/أكتوبر 2022).

3 المرجع نفسه.

4 الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023. الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

- ورشة عمل ثانية لبناء قدرات الحكومات العربية بشأن إعداد التقارير الوطنية (شباط/فبراير 2023).
- الحوار الإقليمي للبرلمانات العربية (أيار/مايو 2023).
- الحوار الإقليمي لأصحاب المصلحة (حزيران/يونيو 2023).
- المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب (حزيران/يونيو 2023).
- تقديم تقارير المراجعة الوطنية (كانون الثاني/يناير–تموز/يوليو 2023).
- إعداد تقرير الاستعراض الإقليمي (أيار/مايو–تموز/يوليو 2023).
- المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 (13–14 أيلول/سبتمبر 2023)[5].
- تدعم الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقرير الاستعراض الإقليمي تقرير الأمين العام عن "البرامج والتدخلات التي تقيِّم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" المقدَّم للجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والخمسين، التي تُعقد في نيويورك من 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024.

المنطقة العربية بعد 10 سنوات من إعلان القاهرة لعام 2013[6]

1. الإنجازات والفرص الرئيسية

- انخفاض بارز في معدل الوفيات بين الرضَّع والأطفال والأمهات.
- تحسُّن في تغطية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- انخفاض معدلات التسرُّب من المدارس، وتقدُّم في التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي.
- تحسُّن في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.
- الاستثمار في التخفيف من حدة الفقر والتمكين الاقتصادي للفئات المعرَّضة للخطر.
- تعزيز السياسات والاستراتيجيات التي تدعم الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع تشريعات وسياسات جديدة تعزِّز التصدّي للعنف القائم على نوع الجنس والتمييز بين الجنسين وتسهم في تمكين النساء والفتيات.
- تقدم في اعتماد أُطُر سياسات للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
- اعتماد سياسات جديدة تتعلق بالهجرة وإصلاح تلك القائمة أصلاً، بما يتماشى مع الاتفاق العالمي للهجرة، مع تركيز خاص على هجرة اليد العاملة.
- الاستثمار في بناء القدرات ودعم المؤسسات والمساءلة واعتماد نُهُج تشاركية.

---

5 يمكن تحميل وثائق المؤتمر من خلال الرابط التالي: https://www.unescwa.org/events/challenges-prospects-2013-cairo-declaration.

6 تستند النتائج إلى تقارير الاستعراض الوطنية المقدَّمة من 12 دولة هي: الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ولبنان، وليبيا، ودولة فلسطين. وقدَّم المغرب رده على الدراسة الاستقصائية الكمية.

2. التحدّيات والأولويات الرئيسية

(أ) الكرامة والمساواة

- تشكّل الممارسات والقوانين التمييزية من جهة والأعراف الاجتماعية السلبية من جهة أخرى حواجز أمام تحقيق المساواة والحد من الفقر.
- يفاقم تأثير تغيُّر المناخ أزمة الغذاء وأوجه عدم المساواة القائمة أصلاً.

(ب) النساء

- لا يزال معدل زواج الأطفال مرتفعاً في المنطقة.
- أفاد حوالي ثلث النساء بأنهن تعرَّضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي في الأشهر الإثني عشر الماضية.
- تَحُول الأعراف الاجتماعية التمييزية القائمة بين الجنسين دون إعمال حقوق النساء والفتيات وتمنعهنّ من تحقيق كامل إمكاناتهن.
- لا يزال تنفيذ السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين محدوداً في بعض الحالات، مما يحرم الكثير من النساء والفتيات من الحصول على الخدمات الأساسية.

(ج) الشباب

- يدفع التباين بين ما يقدَّمه التعليم والتدريب وبين المهارات التي يتطلبها سوق العمل نسبة البطالة بين شباب المنطقة إلى أعلى مستوى في العالم، وقد بلغت 26 في المائة في عام 2019[7].
- تحدُّ الصعوبة في الحصول على تمويل لإطلاق أعمال تجارية أو الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال من تمكين الشباب اقتصادياً.
- لا بدّ من معالجة مسألة نقص المعلومات ومحدودية إمكانية حصول الشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
- لا تزال المشاركة السياسية للشباب في عمليات صنع السياسات محدودة.

(د) كبار السن

- تعرِّض الثغرات في تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية مجموعات كبيرة من كبار السن لمخاطر انعدام الأمن المالي والإعتماد على الدعم.
- كثيراً ما تستبعد برامج التأمين الصحي مجموعات كبيرة من كبار السن، مما يزيد من خطر إصابتهم بالاعتلال وتعرُّضهم للفقر.
- لا تزال برامج توفير الرعاية التي تشجِّع على "الشيخوخة في المكان" محدودة في معظم بلدان المنطقة.
- تبقى الصور النمطية السلبية للشيخوخة وكبار السن قائمة في معظم المجتمعات، ولا تزال حالات إهمال كبار السن وإساءة معاملتهم غير مبلَّغ عنها ولا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام.

7 ESCWA and ILO, 2021. Towards a Productive and Inclusive Path: Job Creation in the Arab Region.

(هـ) الأشخاص ذوو الإعاقة

- يقود الوصم الاجتماعي إلى إنكار الإعاقة وإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإقصائهم، ولا سيّما النساء منهم.
- لا تطبَّق القوانين والسياسات القائمة ذات الصلة على النحو الصحيح، ولا تزال المؤسسات المسؤولة عن وضع هذه السياسات ومتابعتها ضعيفة.
- تشتد الحاجة إلى التخصُّص في صياغة تشريعات ووضع سياسات تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى مهارات تقنية متخصِّصة في إعادة التأهيل.
- غياب تسهيلات الوصول في البيئتين المبنية والرقمية يحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة وحصولهم على الخدمات العامة والمعلومات.

(و) الصحة

- يؤثِّر انخفاض الاستثمارات المالية في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية سلباً على كل من تغطية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وشموليتها.
- تؤدِّي الأعراف الاجتماعية السلبية والافتقار إلى المعلومات القائمة على الأدلّة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات ذات الصلة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في الوصول إلى هذه الموارد.
- كثيراً ما يُفْتَقَر إلى آليات تراعي المساواة بين الجنسين في وضع الميزانيات الصحية.

(ز) الهجرة

- يحدُّ ضعف التنسيق والتعاون الإقليميين بشأن حوكمة الهجرة من فعالية الاستجابات الوطنية.
- يقلّل الافتقار إلى التدريب المناسب والخبرة التقنية قدرة البلدان على وضع نُظُم جيدة لحوكمة الهجرة.
- تحد الأولويات المتنافسة من إمكانية تخصيص الموارد اللازمة لتحسين نُظُم حوكمة الهجرة، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي.

(ح) المكان والاستدامة البيئية

- أدّى التوسُّع الحضري غير المخطط له والمفاجئ إلى زيادة عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، كما أنه فرض ضغوطاً على البنية التحتية، وعرَّض الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساحات الخضراء العامة للخطر.
- تسبَّبت إزالة الغابات وتدهور الأراضي وتآكل السواحل وتلوث الهواء بفقدان التنوّع البيولوجي في الكثير من البلدان العربية.
- تعرقل البحوث المحدودة في مجال قياس الأخطار البيئية والتغيُّرات المناخية الجهود الرامية إلى التكيُّف مع أثر تغيُّر المناخ.

(ط) القضايا العابرة للقطاعات

- تفرض الهشاشة السياسية والنزاعات وتغيُّر المناخ والأزمات الاقتصادية والصحية والإنسانية، إضافة إلى الاحتلال، تحدّيات إضافية على أنظمة تقديم الخدمات القائمة.

- يحول النجاح النسبي في معالجة الفساد وسد الثغرات في سيادة القانون دون وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين الفئات المعرَّضة للخطر، كما أنه يحدُّ من فعاليتها.
- يشكِّل التمويل المحدود الذي تقدِّمه المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة عائقاً أمام التعاون الإقليمي والجهود الوطنية.
- تعيق ندرة البيانات والبحوث المفصَّلة والمحدَّثة والمتاحة بشأن مختلف المجالات ذات الأولوية في إعلان القاهرة لعام 2013 قدرة الحكومات على وضع سياسات وبرامج تقوم على الأدلّة وتستجيب للإحتياجات.

سبع سنوات لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة: الرسائل الرئيسية من الاستعراض الإقليمي والمؤتمر الإقليمي

الكرامة والمساواة	اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به الأسرة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية بما يضمن حصولهنّ على فرص متساوية والقضاء على التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
	تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين ضمن جهود الحدّ من الفقر، ومواصلة الاستثمار في تعليم النساء والفتيات، واعتماد الميزانيات التي تراعي المساواة بين الجنسين بهدف تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
	إعطاء الاستثمار في الشباب الأولوية من خلال تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة ومساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن، ومن خلال وضع سياسات تضمن جودة التعليم التحليلي وبناء القدرات والمهارات الحياتية.
	تعزيز البرامج والاستراتيجيات الخاصة بكبار السن، وإصلاح سياسات الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز الشمولية وحصول جميع كبار السن على الخدمات الصحية الشاملة والمراعية لمفهوم دورة الحياة، وحماية كبار السن من الإهمال وسوء المعاملة.
	تعزيز الجهود لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم الدامج، والمواد التعليمية الملائمة، وفرص العمل، والمستوى المعيشي اللائق، والخدمات الصحية الجيدة، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي والحماية الاجتماعية، والوصول إلى البيئة المبنية والرقمية.
الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية	تعزيز الاستثمار في الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحقوق الإنجابية لجميع الفئات السكانية وفي جميع مراحل الحياة.
	إدماج خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية في التغطية الصحية الشاملة، والاستثمار في القوى العاملة في هذا المجال ومواءمة الجهود الوطنية مع الاستراتيجية الإقليمية للتمريض والقبالة القانونية.
الأزمات والتنقُّل	إدراج ديناميكيات الهجرة والمهاجرين في الاستراتيجيات التي تهدف إلى الحدّ من المخاطر من أجل حماية حقوقهم واستباق تداعيات الصدمات الخارجية.
	إدماج مفاهيم الوقاية من المخاطر وآلياتها والتصدّي للأزمات في المخططات التنموية لضمان الاستمرار في تحقيق الأهداف السكانية والتنموية وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

المكان والاستدامة البيئية	اعتماد نماذج شاملة وقائمة على المشاركة في إعداد مخططات المدن تحقيقاً لاستدامتها، وإعداد وتنفيذ سياسات العمل المناخي التي تراعي المساواة بين الجنسين.
	تزويد الدول الأقلّ نموّاً وصغار المزارعين وذوي الدخل المحدود بتكنولوجيات ذات كلفة معقولة تمكّنهم من التعامل مع أثر تغيُّر المناخ.
	بناء الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاستفادة من الفرصة بغية استحداث وظائف وتحقيق أهداف المناخ والاستدامة.
آليات تسريع وتيرة التنفيذ	تكثيف الجهود من أجل تغيير المواقف المجتمعية السلبية تجاه مختلف الفئات السكانية وإزالة الحواجز الهيكلية التي تُمعن في تفاقم التمييز بين الجنسين وجميع أشكال العنف.
	اعتماد سياسات وطنية شاملة تدمج مختلف الأبعاد السكانية في تفاعلها المتبادل مع تأمين الأُطر المؤسسية والميزانيات الضرورية، وتعميم النُّهُج القائمة على إعمال الحقوق، وتعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحوكمة، والتنسيق المتعدّد القطاعات.
	التعاون مع الجهات المعنيّة المتعدّدة وتعزيز إمكاناتهم بهدف المساهمة في تطوير السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها.
	تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة وتوطيد التعاون في ما بينها من أجل توفير وتنفيذ الحلول التي تستهدف التحدّيات العابرة للحدود.
	تكثيف التعاون والبرامج المشتركة بين الجهات المانحة والمنظّمات الدولية والإقليمية، لا سيّما في أقلّ البلدان نموّاً.
	توجيه التمويل الوطني نحو تنفيذ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013، وإنشاء صناديق تمويلية إقليمية مخصَّصة لقضايا محدَّدة.
	النهوض بقدرات المؤسسات؛ والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعلومات المتعلقة بالسكان والتنمية والاستثمار في البحوث الوطنية والإقليمية من أجل دعم إعداد السياسات القائمة على الأدلّة.